للتنمية في اليمن

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء لـ« الثورة » :

اليمن خارج نطاق التنمية الاقتصادية

أكد الدكتور حسن ثابت فرحان رئيس الجهاز المركزي للإحصاء أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء أن نجاح أي خطة تنموية في أي بلد في العالم يعتمد في الأساس على الرقم الإحصائي الصحيح ليبني عليه التخطيط للمستقبل أرضا وإنسانا .
وقال إن ديمومة التنمية واستمراريتها لاتقوم إلا على توفر عناصر ميدانية أساسية يتصدرها الاستقرار السياسي والأمني وهذا مالم يتحقق لليمن في الفترة الراهنة، مشيرا إلى أن حال اليمن حاليا تتسم بعدم الاستقرار، فالدولة لم تتمكن من الحفاظ على مواردها، ومصادر دخلها تتعرض للتخريب وهذا ما يعرضها لمشاكل العجز وفقدان تنفيذ مشاريعها التنموية .
واعتبر الدكتور ثابت عدم مساندة المانحين لليمن والوفاء بتعهداتهم منذ عام ٢٠٠٦م مشكلة أخرى أعاقت تنفيذ خطط التنمية بالشكل الأمثل نظرا لأن تلك الخطط تحتاج لتمويل المانحين وهو ما أأفقد اليمن فرصا لتنفيذ مشاريع هي بأمس الحاجة لها.

لقاء/ أحمد الطيار

> نفذت بلادنا خططا تنموية عديدة ولكن يطرح سؤال عن أن تلك الخطط لم تحقق الطموح الذي يلبي تطلعات المواطن في تحقيق الرفاهية ترى أين تكمن المشكلة من وجهة نظركم؟

هذا الحديث يدور حول مانطلق عليه بديمومة التنمية أو استمراريتها أو الخطوات الثابتة للتنمية في أي بلد، وفي اعتقادي هذه المسألة فيما يخص بلادنا تقتضي في الواقع توافر أكثر من عامل يتصدرها الاستقرار السياسي والأمني بحيث تكون خطط التنمية مسارا سريعا لا يتأثر بأي اختلالات، وعلى سبيل المثال فبلادنا منذ بداية العام 2011م وحتى الآن لاتزال خارج نطاق الحديث عن وجود تنمية اقتصادية فيها، وهذا مايمكننا قوله بصراحة، أنها بلد غير مستقر وبالتالي لايمكن الحديث عن موضوع استمرارية التنمية، والموضوع الثاني الذي يمكن التأكيد أنه أثر على سير نجاح أو فشل خطط التنمية في اليمن يكمن في التمويل المالي للمشاريع التنموية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي ونحن نعرف وضع اليمن في مسألة التمويل الداخلي خاصة أن موارد الدولة تتعرض للتخريب على الدوام وهذا يؤدي إلى عجز في موازنتها كل هذا يقود إلى وضوح تأثيرات عدم الاستقرار في البلد وهو ما يجعل الموارد الأخرى غير مستقرة أيضا فالدولة لم تعد تستطيع تحصيل معظم مواردها بسهولة نتيجة للمشاكل السياسية والإضرابات والاعتصامات وأعمال التقطع والنهب وغيرها.

الموضوع الثالث المؤثر على ديمومة التنمية يتعلق بالمانحين فكثير من برامج التنمية تعتمد على المانحين، وكما يعلم الجميع فالمانحون حتى هذه اللحظة ومنذ أكثر من ثلاث سنوات لم يوفوا بتعهداتهم التي التزموا بها منذ عام2006 م، وحسب بعض التقارير الرسمية لم تستطع اليمن الحصول سوى على مابين ٪20-15 فقط من تلك التعهدات أما النسبة الباقية فلم تزل معلقة حتى هذه اللحظة وبالتالي لايمكن الحديث عن تحقيق التنمية بحيث تلبي طموحات المواطن والخطط التنموية لم تنفذ حسب ماتم التخطيط لها فهذا شيء طبيعي، فإذا التنمية بحاجة لاستقرار سياسي واستقرار أمني، تحتاج تمويلاً واستمرارية في عملية التمويل والدعم لكن لطبيعة الأوضاع كما نرى في اليمن ومرورها بحالة استثنائية فيما يتعلق التنمية.

مواجهة

> كيف يمكن مواجهة تلك الاختلالات وعكسها لتحقق مصلحة المواطن ؟

لمواجهة هذه الاختلالات وتجاوزها يجب أن يستقر البلد سياسيا، أمنيا بالدرجة الأولى لكي يستطيع الحفاظ على موارده وصيانتها سواء كانت الثروة النفطية والغازية أو مشتقاتها أو الموارد الأخرى كالضرائب والجمارك وقيمة الخدمات والسلع بالإضافة إلى بدء المانحين بالوفاء بتعهداتهم هنا ستتحرك لدينا التنمية .

دور

- مادور الجهاز المركزي للإحصاء كجهة منتجة للبيانات في تنفيذ الخطط التنموية ؟

-دور الجهاز المركزي الطبيعي يتمثل في انه النقطة الارتكازية لموضوع عملية التنمية فيما يتعلق بجانب البيانات، فكيف يمكن أن نخطط وليس لدينا بيانات فنحن نوفر هذه البيانات بشفافية وهي غير مشفرة وهذه من خصائص الجهاز ونحن نقوم بإصدار البيانات أولا بأول حتى البيانات التي لم نستطع جمعها في2011 م تم جمعها في2012 م وليس عندنا مشكلة كبيرة في ذلك ويهمنا أن تظهر البيانات وتصل للمستخدمين، أما كون البيانات بها نوع من النقص فهذا طبيعي كون الأوضاع لاتزال غير طبيعية وحصل لها تجميد في2011 م وبداية2012 م والآن الأوضاع إلى حد كبير لابأس بها مستقرة.

أهمية

للرقم الإحصائي أهمية للتخطيط التنموي والاقتصادي سواء للحكومة أو للقطاع الخاص والنشاط الاستثماري في البلد؟

الجهاز المركزي للإحصاء يمثل الذاكرة الرقمية لليمن فبياناته التي يجمعها يتم على ضوئها بناء خطط التنمية، فالجهاز عندما يعطي رقما عن حالة السكان وخصائصهم على سبيل المثال العمر من سنة إلى 5سنوات أو أكثر وتحديدا كل الأعمار في فئات فهنا تم توفير بيانات تخطط لاحتياجات هذه الفئة وتتمكن من معرفة كم تحتاج لهم مدارس وخدمات وغيرها، فبهذه تستطيع أن تخطط لمستقبل اقتصادي كامل يشترك فيه الخدمات الحكومية من جهة وخدمات القطاع الخاص والاستثمار من جهة أخرى، فالبيانات تعد أساس التخطيط السليم فأرقام البطالة يمكنها منح الفرصة للحكومة للتخطيط لحركة العمالة الفائضة والعمل على امتصاصها بطرق اقتصادية منظمة وغيرها من الأرقام المهمة في حياتنا كالإنتاج الزراعي والصناعي وهكذا نتاج للرقم ضمن عملية تكاملية بين القطاع الخاص والحكومة والنظام الاجتماعي فالمخطط الذي يخطط دون بيانات إحصائية لايكون ناجحا؟

ارقام

> الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء المتعلقة بمستوى حياة الناس ومعيشتهم كالبطالة والفقر والعمل والنشاط الاقتصادي هل هناك اختلاف بين الرقم وبين الواقع ؟

-لا يوجد عمل بشري مكتمل مائة في المائة وهذا شيء معروف فالخطأ موجود لكن نسبة هذا الخطأ كم هل يكون ٪5 أو ٪7 أو ٪2، مثلا نحن في الجهاز المركزي للإحصاء كجهاز فني بياناتنا تعتبر رسمية وهي تصلنا حسب ما توافينا بها الجهات المصدرية من الوزارات والجهات التابعة لها، هناك مشكلة نواجهها تتمثل في تعدد الجهات المصدرة للبيانات فرغم أن قانون الإحصاء يحدد أن أي بيانات لاتعتمد إلا اذا كانت صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء باعتباره الجهة الحكومية المكلفة لهذا الغرض ولكن نجد كل الجهات تسعى لإنتاج بيانات عنها كما تقوم بعض المؤسسات الدولية بإنتاج بيانات وتعمل مسوحات بواسطة شركات من القطاع الخاص وتقوم بإظهار بيانات ونشرها.

قانون صريح

ماهو رد فعلكم تجاه الجهات التي تقوم بمسوحات وإحصاءات بغير تدخل الجهاز؟

بالنسبة لنا عملنا بلاغا وتعميما لشركاء اليمن في التنمية وأصدقائنا المانحين انه لايجوز إجراء مسوحات عن طريق القطاع الخاص فهذه مخالفة أولا لقانون البلد وثانيا هذه البيانات لم تعتمد رسميا وثالثا قدرة القطاع الخاص والشركات المنفذة لايهمها أن تكون البيانات ذات جودة في النهاية، وبالتالي بلغنا الجهات المعنية وبلغنا وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتبلغ كافة الجهات من المانحين أن قانون الإحصاء صريح وواضح وأنه لايجوز إجراء مسوحات ولا استقراء عن بيانات أو أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية إلا عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء وبالتعاون معه.

معاناة

> كيف تحصلون على البيانات من الجهات المصدرة لها وهل هناك معاناة تواجهونها وكيف تتغلبون عليها؟

- نحن كجهة مستقبلة للبيانات من الجهات المصدرية نعاني كثيرا من هذا الموضوع ونعاني على وجه التحديد من عدم جودة البيانات من الجهات المصدرية أولا وبالتالي نعمل على سبيل الارتقاء بمهمة جمع البيانات وتوثيقها وتبويبها في الجهات المصدرية نفسها الواقعة في الوزارات والجهات التابعة لها وقد قمنا خلال العام الماضي وهذا العام بعمل دورات تدريبية كثيرة لموظفي الوحدات الإحصائية في الجهات وتدريبهم على برامج حديثة للإحصاء واستخدام تقنيات حديثة لهذا الغرض.

وكيل وزارة التخطيط لقطاع خطط التنمية لـ(الثورة)

السياسة دمرت التنمية

على اليمنيين مساعدة أنفسهم أولا إذا أرادوا من الآخرين مساعدتهم

تقييم التنمية ومراحلها قضية فيها كثير من العوامل الداخلية والخارجية وبيئة نشترك في صنعها والسياسة هي من دمرت التنمية ومانحون يوفون ما تعهدوا به وآخرون يبحثون عن الأعذار لحاجة في نفس يعقوب، تشخيص حاول من خلاله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية المهندس عبدالله الشاطر تقديم صورة مقربة عن الوضع الاقتصادي لليمن، مؤكدا أن على اليمنيين مساعدة أنفسهم أولاً إذا أرادوا من الآخرين مساعدتهم وغير ذلك هو البحث عن السراب لمزيدٍ من التفاصيل في سطور الحوار التالي.

حاوره/عبدالله الخولاني

> بداية كيف تقيمون مسار التنمية في اليمن؟

- خلال الفترة الماضية الكل يعرف أن هناك تقدماً حصل في تنفيذ تعهدات لندن2006 م وتعثرت بعض المشاريع وبعض التزامات المانحين وهذا يرجع إلى شيئين أساسيين البيروقراطية الزائدة لدى المانحين وطول فترة التخصيص والتوقيع على الاتفاقية ونفاذها ومن جانب الحكومة بعض المشروعات التي تم التخصيص لها واقتراح بعض التمويلات لها لم تكن جاهزة وتتطلب الأمر إعادة النظر في بعض الدراسات الخاصة بهذه المشروعات إلى أن اتى العام2010 م وبدأت الإشكالات السياسية تطفو على الساحة والاختلالات الأمنية التي كانت سبباً لتهربٍ كثير من الشركات والاستشاريين وأيضاً عدم التزام المانحين بتعهداتهم وكذلك التخصيصات التي لم يتم استكمالها ولكن إجمال ما تم تخصيصه وإنفاقه نسبة لابأس بها والقضية الثالثة أن هناك طول إجراءات من قبل الحكومة والمانحين ومرجعياتها قانونية فمثلا عند تقييمنا لمراحل التنفيذ وجدنا أن الفترة المستغرقة لاختيار استشاري تتطلب سنة وهي إجراءات قانونية هذه سنة لاختيار استشاري فما بالك بمراجعة الدراسات وإجراءات المناقصة طبعا الفترة من العام 2012م أي من بعد مؤتمر نيويورك حولت الحكومة التسريع منطلقة من الاستفادة من تجربة الماضي وكان التفكير حول المسار السريع الذي تمخض عنه إنشاء جهاز لمساعدة الوزارات لاستيعاب ما حصلت عليه من تمويلات المانحين وكان الاتفاق بين الحكومة والمانحين على استكمال التخصيصات خلال العام2012 م ولكن كانت دون المتوقع والسعودية كانت أكبر المانحين والملتزمين حيث خصصت اكثر من ٪93 وأيضا انتهى الربع الأول من العام الجاري2013 م ولم يتم التخصيص لأنهم يربطون تنفيذ ما تعهدوا به بالتقدم في المجال السياسي وهناك مشروع الإطار المتبادل بين الحكومة والمانحين والإصلاحات التي يتطلب من الحكومة المضي فيها ويتطلب من المانحين الدعم وضخ الموارد مرتبط بتنفيذ السياسات المتبادلة.

> **مانحون اوفوا بما تعهدوا به وآخرون يبحثون عن الأعذار**

خطط فاشلة

> لكن المتتبع لخطط التنمية في اليمن يجد أنها لم تحقق أهدافها ؟

- هي ليست قاعدة بعض الدول تتجاوز ما تخطط له ونحن في اليمن تجاوزنا في بعض القطاعات ما خطط له ولكن الأمر ليس في يد الحكومة لأنه إذا اردنا التقدم في البرنامج المرحلي خلال الفترة المحددة له هو أيضاً مرتبط بتوفر التمويل ونقول هناك تقدم من قبل الحكومة فيما التزمت به وحققت نتائج إيجابية في ظل غياب الدعم الخارجي وعندما تتوفر الإرادة السياسية هناك أشياء كثيرة تتحقق حتى بدون دعم مالي مثلا الجانب الأمني هناك كثير من الأمور تحسنت بشكل كبير جدا ولكن الآخر مازال متوجساً وغير مقتنع أن الأمور وصلت إلى مرحلة الاستقرار ولازال خائفاً وأي عملية تحدث هناك تمثل قلقاً بالنسبة للآخرين وهذه هي إشكالية نواجهها عندما يتم الربط بين التمويل وعوامل وتخوفات غير صحيحة وتتحول إلى أعذار لعدم الالتزام، بمعنى هناك بعض المانحين بدأوا العمل من تلقاء انفسهم مثل الأمريكان الذين بدأوا العمل من خلال وكالة التنمية الأمريكية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية دولية مثل برنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكن للأسف الشديد غير منسقة مع الحكومة ونكتشف انه تم نفاذ مبلغ مما تم التعهد به لأنه يتم التنفيذ بآلياتهم ونحن كحكومة ليس لدينا مانع بأن كل مانح يشتغل بآلياته الخاصة شريطة أن يكون هناك شيء ملموس على الواقع وتتوافق مع الأهداف التي تضمنها البرنامج المرحلي وهناك أشياء لم تتحقق وتم الاتفاق بشأنها مع المانحين وتضمنتها المبادرة الخليجية والتي من أهمها استكمال الحوار والتشريعات الخاصة ببناء الدولة وبعض المانحين منتظر ما سيسفر عنه الحوار وحل بعض القضايا على الساحة اليمنية، كثير من القضايا مرتبطة ببعضها البعض وهنا نؤكد على نقطة أساسية اذا أراد المانحون تحقيق الاستقرار والأمن عليهم دعم الحكومة للتغلب على الصعوبات والمشاكل الاجتماعية التي تواجه الدولة فمثلا كيف يمكن تشغيل العاطلين إلا من خلال برنامج كثيف العمالة واذا لم يتوفر التمويل كيف ستتم عملية التشغيل.

لسنا راضين

> هل أنتم راضون على ما حققته التنمية خلال الفترة الماضية ؟

- نحن لسنا راضين من عدم استفادتنا من المبالغ التي تم التعهد بها لليمن من قبل المانحين وهذا كان موقف وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الحكومات السابقة حيث كنا نقدم تقاريرنا عن مستوى الإنجاز في تخصيص ونفاذ التعهدات وهناك مشاكل وصعوبات لم تستطع الحكومة على حلها مما ساعد على تفاقمها وكانت المشاكل السياسية هي الغالبة وأمام هذه المعضلات عجزت الحكومة عن حل الإشكاليات، والكل يعرف أن الأزمة السياسية بدأت من 2006والاصح من2004 م حاولنا التغلب عليها من خلال الدعم الخارجي وتوفير التمويلات المحلية للتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولكن لم يكن هناك توافق بين القوى السياسية على الساحة بحيث تتيح الفرصة للحكومة للعمل في جو مناسب بمعنى أن السياسة وراء تدمير التنمية في اليمن وهي نتيجة طبيعية لأن الاستقرار السياسي والأمني هو الدافع الأساسي لانطلاق التنمية بشكل افضل فالتأزم السياسي ينعكس سلبا على الإدارة الحكومية بشكل عام وأيضا من ضمن أسباب عدم قدرة الحكومة في استيعاب مخصصات المانحين هو ضعف قدرة قطاع المقاولات المحلية التي تستطيع استيعاب المشاريع بحجمها الصغير والكبير.

توجهات مستقبلية

> ماذا عن التوجهات المستقبلية للتنمية في اليمن ؟

- التوجهات المستقبلية هو أن الحكومة عملت المسار السريع وإنشاء الجهاز التنفيذي لاستيعاب تعهدات المانحين وبدأت التحضيرات وصدر القرار الجمهوري ومن حيث المبدأ تم اختيار المدير التنفيذي وهذا الجهاز سيتولى مساعدة الجهات الحكومية في استيعاب المنح والقروض المقدمة من المانحين وأيضاً استكمال الإصلاحات في الاطار المشترك بين الحكومة والمانحين وخصوصا في مجال الاصطلاحات وهناك خمسة مرتكزات أهمها الموائمة وقطعت خطوات جادة تنفيذية للموائمة للخطة والبرنامج المرحلي وهذا البرنامج والبرنامج الاستثماري وأيضا تكون الموازنة متوائمة مع هذا البرنامج بحيث تكون الموارد تتوائم مع أولويات هذا البرنامج وهناك جانب آخر متعلق مع هذا المرتكز وهو ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي بخصوص الإصلاحات الاقتصادية وعقدت دورة عن الاصطلاحات التي سيتم الاتفاق عليها وبموجبها سيتم تقديم الدعم من الصندوق لسد عجز الموازنة العامة للدولة لأن هناك عجزا كبيرا فالدولة لا تستطيع الإيفاء بالاحتياجات في ظل هذا العجز والجانب الآخر المتعلق بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني وهناك مكافحة الفساد بمعنى هناك مسائل مرتبطة بالحكومة وأشياء مرتبطة بدعم المانحين والخلاصة اذا أراد اليمنيون أن يساعدهم الآخرون عليهم أن يساعدوا أنفسهم أولا.